

Distr.: General
5 February 2020
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



مجلس حقوق الإنسان

الدورة الثالثة والأربعون

24 شباط/فبراير – 20 آذار/مارس 2020

البند 9 من جدول الأعمال

العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من أشكال التعصب،

ومتابعة وتنفيذ إعلان وبرنامج عمل ديربان

تقرير الفريق العامل الحكومي الدولي المعني بالتنفيذ الفعال لإعلان
وبرنامج عمل ديربان عن دورته السابعة عشرة*

مذكرة من الأمانة

موجز

تشرف الأمانة بأن تحيل تقرير الفريق العامل الحكومي الدولي المعني بالتنفيذ الفعال
لإعلان وبرنامج عمل ديربان عن دورته السابعة عشرة المعقودة في جنيف في الفترة من 16 إلى 20
كانون الأول/ديسمبر 2019 وفي 16 كانون الثاني/يناير 2020. وقد أُعدَّ هذا التقرير عملاً بقرار
مجلس حقوق الإنسان 34/34.

* أُنشئ على نشر هذا التقرير بعد تاريخ النشر الاعتيادي لظروف خارجة عن إرادة الجهة المقدّمة له.



الرجاء إعادة الاستعمال

GE.20-01616(A)



* 2 0 0 1 6 1 6 *

أولاً - مقدمة

1- يقدم الفريق العامل الحكومي الدولي المعني بالتنفيذ الفعال لإعلان وبرنامج عمل ديربان هذا التقرير بموجب قرار مجلس حقوق الإنسان 34/34.

ثانياً - تنظيم الدورة

2- عقد الفريق العامل دورته السابعة عشرة في الفترة من 16 إلى 20 كانون الأول/ديسمبر 2019 وفي 16 كانون الثاني/يناير 2020. وتباحث المشاركون وتبادلوا وجهات النظر بشأن حالة التمييز العنصري في العالم، والتحديات التي تواجهها النساء المنحدرات من أصل أفريقي، والتدابير الرامية إلى تعزيز فعالية آليات متابعة إعلان وبرنامج عمل ديربان وضمان تحسين أوجه التآزر والتكامل في عمل هذه الآليات. واستعرض الفريق العامل التقدم المحرز في تنفيذ برنامج الأنشطة المتعلقة بالعقد الدولي للمنحدرين من أصل أفريقي. وعقد الفريق اجتماعاً دام نصف يوم لتبادل الآراء الأولية بشأن الأعمال التحضيرية للذكرى السنوية العشرين لاعتماد إعلان وبرنامج عمل ديربان.

ألف - الحضور

3- حضر الدورة ممثلو دول أعضاء في الأمم المتحدة ومراقبون من دول غير أعضاء فيها وممثلو منظمات حكومية دولية ومنظمات غير حكومية (انظر المرفق).

باء - افتتاح الدورة وانتخاب الرئيس - المقرر

4- افتتح دورة الفريق العامل السابعة عشرة رئيس قسم مناهضة التمييز العنصري بمفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان (مفوضية حقوق الإنسان). وقدم خبراء في مجال حقوق الإنسان عروضاً خلال الدورة.

5- ودّكر رئيس قسم مناهضة التمييز العنصري في بيانه بأن أوجه انعدام المساواة في الثروة والدخل بلغت مستويات غير مسبقة تهدد جميع أركان الأمم المتحدة، من التنمية وحقوق الإنسان إلى السلام والأمن. وتغذي الأحكام المسبقة والعنصرية والكراهية والعنف أوجه انعدام المساواة تلك التي تغلغلت عنوة في جميع مناحي الحياة. ودّكر بأن تأثير أوجه انعدام المساواة تلك كان أشد على المنحدرين من أصل أفريقي، ولا سيما النساء والفتيات المنحدرات من أصل أفريقي اللواتي يعانين أشكال تمييز متداخلة. وأشار في هذا الصدد إلى منشور أصدرته مفوضية حقوق الإنسان مؤخراً سلط فيه الضوء على بعض التحديات التي تواجهها النساء والفتيات المنحدرات من أصل أفريقي، ومنها ارتفاع معدلات الانقطاع عن الدراسة، والتمييز في العمل وفي مكان العمل، والتمييز في الحصول على الخدمات الصحية، وخاصة في مجال الصحة والحقوق الجنسية والإنجابية، وجرائم الكراهية، والعنف الجنسي والجنساني، والقوالب النمطية السلبية. وأبلغ رئيس القسم الفريق العامل بأن مفوضية حقوق الإنسان نظمت بالتعاون مع حكومة كوستاريكا حلقة دراسية إقليمية بشأن تمكين النساء المنحدرات من أصل أفريقي ومشاركتهم السياسية، في كانون الأول/ديسمبر 2019 في سان خوسيه. وأشادت مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان خلال تلك الحلقة الدراسية بأن عدد النساء في المناصب القيادية شهد زيادة غير مسبقة في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، رغم أن منافعه لم تشمل جميع النساء على قدم المساواة. وشدد على الالتزام الواقع على الدول بضمان إدماج الجميع في ممارسة

الحق في المشاركة في الشؤون العامة وضرورة جمع بيانات مصنفة حسب العوامل ذات الصلة عن المشاركة في الشؤون السياسية والعامة، وأوصي باعتماد تدابير في مجال السياسة العامة، بما في ذلك تدابير خاصة مؤقتة، وترتيبات مؤسسية لتعزيز وضمان مشاركة المرأة المنحدرة من أصل أفريقي على قدم المساواة على جميع مستويات عمليات ومؤسسات صنع القرار.

6- وانتُخب ممثل ليسوتو الدائم لدى مكتب الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى بجنيف، ريفيلو ليتجوبو، رئيساً - مقررًا.

7- وبعد انتخاب الرئيس - المقرر، اعتمد الفريق العامل برنامج عمل دورته السابعة عشرة.

جيم - البيانات

8- دعا الرئيس - المقرر المشاركين إلى الإدلاء ببيانات عامة.

9- وأبرز ممثل البرازيل الطابع الخاص والفريد للتمييز الذي يواجهه المنحدرون من أصل أفريقي في البرازيل، وأضاف أن العقد الدولي يمثل فرصة تاريخية للحض على التغيير وتشجيع الجهود الدولية، مثل إنشاء منتدى دائم معني بالمنحدرين من أصل أفريقي وبدء مفاوضات بشأن إعلان للأمم المتحدة بشأن حقوق المنحدرين من أصل أفريقي.

10- وذكرت ممثلة الاتحاد الأوروبي أن أشكال التمييز المتداخلة التي تواجهها النساء المنحدرات من أصل أفريقي تستحق التعجيل بمناقشتها. وأيدت الرأي القائل بضرورة البدء في التفكير في الذكرى السنوية العشرين لاعتماد إعلان وبرنامج عمل ديربان وفي خير السبل للاستفادة من هذا المعلم الرئيسي للتركيز على مكافحة العنصرية.

11- وذكر ممثل جمهورية إيران الإسلامية أن العالم يشهد موجة الأشكال المعاصرة للعنصرية وكره الأجانب وكرهية الإسلام والحركات المتطرفة العنيفة والشعبوية القومية والنازية الجديدة وما يتصل بذلك من تعصب لم تنحسر بعد، مما يهدد التمتع بحقوق الإنسان في جميع أنحاء العالم.

12- وأشار ممثل كوبا إلى أن حكومته اعتمدت برنامجاً وطنياً لمكافحة التمييز العنصري وأن رئيس كوبا أنشأ لجنة حكومية لتنسيق البرنامج. وأعرب عن قلقه العميق إزاء تصاعد النازية الجديدة وكره الأجانب وعودة ظهورهما في العديد من البلدان.

13- وشدد ممثل نيجيريا على أن التعايش السلمي والأمن يقتضيان تجديد الالتزام الجماعي بمكافحة العنصرية وردع الخطابات السياسية المحرّضة على العنصرية وكره الأجانب.

14- وذكرت ممثلة ترينيداد وتوباغو بأن بلدها نظم مؤخراً حلقة نقاش دامت يوماً واحداً بشأن العقد الدولي، بالتعاون مع الجماعة الكاريبية ومفوضية حقوق الإنسان وفريق الخبراء العامل المعني بالمنحدرين من أصل أفريقي. وشددت على ضرورة اغتنام مناسبة الاحتفال بمنجزات النساء والفتيات المنحدرات من أصل أفريقي أيضاً لاستحضار التحديات والعقبات التي لا يزالن يواجهنها.

15- وأعرب ممثل جنوب أفريقيا عن قلقه إزاء الاتجاه العالمي السائد الذي يتسم بعودة ظهور الحركات العنصرية والمتطرفة التي تروج لأيديولوجيات التفوق الزائف القائمة على الأفكار الشعبوية والقومية المتطرفة. وأضاف أن هذه الحركات ازدادت جسارة في وسائل الاتصال الحديثة مستغلة ما تتيحه وسائل الاتصال الحديثة من إمكانية لإخفاء هوية دعايتها.

- 16- ولاحظ ممثل جمهورية فنزويلا البوليفارية بقلق تنامي المظاهر العنصرية وكُره الأجانب وخطاب الكراهية، مما أدى إلى تعرض ملايين الأشخاص لأعمال عنف أدى بعضها إلى إزهاق أرواح أبرياء. وتضرر الفقراء أكثر من غيرهم من هذه الأحداث المأساوية.
- 17- وأعرب ممثل مصر عن بالغ قلقه إزاء استمرار أنواع معينة من كره الأجانب في العالم تتجلى في خطاب الكراهية على شبكة الإنترنت وفي وسائط التواصل الاجتماعي، الذي يروج له خاصة اليمين المتطرف والجماعات المنتسبة إليه. وشدد على أهمية اتخاذ إجراءات عالمية لمعالجة هذه القضايا.
- 18- وعرض ممثل أذربيجان تجربة أذربيجان في تعزيز الحوار بين الثقافات والتنوع الثقافي، مشيراً إلى موقعها الفريد على ملتقى الطرق بين أوروبا وآسيا، وإلى أنها كانت على مر التاريخ فضاءاً للتعايش السلمي بين ثقافات مختلفة.
- 19- وذكر ممثل كولومبيا بأن بلده يستضيف 1,7 مليون مهاجر فنزويلي على أراضيه وبأن حكومته تنفذ سياسات خاصة لضمان حقوق الفنزويليين، منها منح الجنسية الكولومبية للأطفال مهاجرين فنزويليين ولدوا في كولومبيا.
- 20- وأكد ممثل الهند أهمية تغيير المواقف الاجتماعية مشدداً على ضرورة مواصلة التركيز على التعليم والإعلام لغرس القيم السليمة في نفوس الشباب.
- 21- وتحدثت ممثلة أنغولا باسم المجموعة الأفريقية، فأكدت من جديد أهمية الفريق العامل الحكومي الدولي في ضمان متابعة إعلان وبرنامج عمل ديربان. ولاحظت أن التدابير المتخذة حتى الآن تبدو غير كافية لدحر الآثار السلبية للعنصرية وخطاب الكراهية. وذكرت بأن قرار مجلس حقوق الإنسان 29/42، الذي اعتمد بتوافق الآراء، حمل إشارة إيجابية فيما يتعلق بالتعاون الدولي لمكافحة العنصرية.
- 22- وأعرب ممثل الجمهورية العربية السورية عن قلقه إزاء تزايد مظاهر كُره الأجانب وكراهية الإسلام وخطاب الكراهية ضد المنحدرين من أصل أفريقي وأفراد الأقليات والمهاجرين واللاجئين، وأشار إلى ضرورة معالجة هذه الانتهاكات الخطيرة.
- 23- وأشار ممثل إكوادور إلى أن حكومته حدّثت خطتها الوطنية للمساواة بين القوميات والشعوب للفترة 2019-2021، من خلال الحوار ومشاركة المجتمع المدني. وذكر أن الزيارة الرسمية التي قام بها فريق الخبراء العامل المعني بالمنحدرين من أصل أفريقي إلى إكوادور أتاحت فرصة ممتازة للوقوف على الإنجازات والتحديات في هذا الصدد.
- 24- وذكر ممثل الصين أن بعض البلدان قد أحرزت بعض التقدم في تنفيذ إعلان وبرنامج عمل ديربان، غير أن بلداناً أخرى لم تتخذ تدابير لحظر خطاب العنصرية والكراهية أو حاولت تبرير عدم مثل هذا الحظر باسم حرية التعبير.
- 25- وسلط ممثل المجلس العالمي للسلام الضوء على فصول من كُره الأجانب التي يعاني منها المهاجرون والمواطنون الفنزويليون في مختلف البلدان، مشيراً إلى أهمية ضمان احترام حقوق المهاجرين.

ثالثاً- مناقشة حالة التمييز العنصري في جميع أنحاء العالم

- 26- نظر الفريق العامل في البند 5 من جدول الأعمال، "مناقشة حالة التمييز العنصري في جميع أنحاء العالم"، الذي قُدمت في إطاره عروض من ثلاثة خبراء: دومينيك داي، وهو عضو فريق الخبراء

العامل المعني بالمنحدرين من أصل أفريقي؛ وجويل مالمسيلا موديري، وهو محاضر في كلية الحقوق بجامعة بريتوريا؛ وباستور موريتو، من لجنة القضاء على التمييز العنصري.

27- وأشارت السيدة داي إلى عودة حوادث جرائم الكراهية والخطابات السياسية المحرّضة على ارتكابها في حق المنحدرين من أصل أفريقي. وأشارت إلى توظيف الخطاب السياسي في العديد من البلدان للتحريض على المنحدرين من أصل أفريقي كوسيلة لتحقيق مكاسب في السلطة أو ترسيخها. وأشارت أيضاً إلى أن هناك محاولة مقلقة لتبرير التمييز العنصري والكراهية العنصرية، بما في ذلك تقاطعاً مع نوع الجنس والهوية الجنسية، والإعاقة، والمعتقد، والملل الجنسي، تحت ستار حرية التعبير أو حرية الدين. وأشارت كذلك إلى العنف ضد النساء المنحدرات من أصل أفريقي ومغايير الهوية الجنسية من أصل أفريقي. وأعربت السيدة داي عن قلقها إزاء تزايد منتجات البيانات الضخمة والذكاء الاصطناعي التي تثقل كاهل الأفراد وتعاقبهم بشكل غير متناسب على أساس العرق، وإزاء التمييز العنصري المتفشّي الذي قد ينجم عن الخوارزميات المتحيزة. وقد تخصص خوارزميات التغطية الصحية للسكان المنحدرين من أصل أفريقي رعاية أقل مما تخصصه لأشخاص من فئات أخرى يعانون من نفس الأعراض والظروف الصحية. وذكرت السيدة داي أنه قد أتيحت لفريق الخبراء العامل المعني بالمنحدرين من أصل أفريقي فرصة التحدث مع أشخاص منحدرين من أصل أفريقي في مناطق متفرقة من العالم، وأنه قد ذهل من فرط التشابه بين قصصهم وشواغلهم على اختلاف البلدان.

28- وأوضح السيد موديري في عرضه أن العالم لا يزال مذهولاً من تأثيرات الإرث الثقيل وغير المقبول الذي خلفه الاسترقاق والاستعمار والفصل العنصري والاستعمار الجديد والإبادة الجماعية الإثنية و"النزعة القبلية"، ومن هذه التأثيرات ما استمر رديحاً من الزمن. وقال إن تأثيرات هذه الظواهر تشمل استفحال انعدام المساواة الاجتماعية والاقتصادية وأوجه عدم التفاوت في المشاركة وصنع القرار والتعرض للعنف التي تنطوي على حمولة عرقية. وأشار إلى أن القوى السياسية التي تنزع إلى معاداة السود وكُره الأجانب وكراهية الإسلام ومعاداة السامية والنازية الجديدة تبني خطاباً مقاوماً للعولمة والاندماج. وذكر بأن مجموعات الأقليات العرقية واللاجئين والمهاجرين والشعوب الأصلية والمنحدرين من أصل أفريقي، من بين مجموعات أخرى، تتعرض أكثر من غيرها لخطر التعرض للهجمات العنيفة والمضايقات والتمييز. وأشار إلى أن الحركات التقدمية والحركات المناصرة للمساواة العرقية والجنسانية والجنسية والاقتصادية استطاعت أيضاً أن تكتسب قوة وحضوراً في نضالها ضد استمرار انعدام المساواة والمظالم، ومن هذه الحركات تلك الداعية إلى الاعتراف بحقوق الشعوب الأصلية والعدالة العرقية والتاريخية والتعويضات والجبر. وشدد على ضرورة إعداد نهج بديلة تراعى فيها بوجه خاص وجهات النظر السياسية والفكرية والثقافية لمن عايشوا الاستعمار والاسترقاق والقمع العنصري وضحايا هذه الآفات.

29- وأشار السيد موريتو في عرضه إلى أن بقاعاً شتى من العالم تشهد جواً من الاستهداف العرقي يكاد يشبه سياق ما قبل اندلاع الحرب العالمية الثانية، حيث برزت مطالب تتدثر بغطاء الهوية المزعومة والقومية الإثنية في المجالين السياسي والاقتصادي. ورأى في ذلك تهديداً للقيم الديمقراطية، التي كان يُعتقد أنها قد توطدت. وقال السيد موريتو إن العنصرية تجلت في نظريات جديدة، مثل ما يسمى "إعادة التحول الديمغرافي"، في محاولات لتعبئة الناخبين للدفاع المفترض عن الهوية القومية. ورأى أن تلك الأفكار تتخذ مطية لرفض المهاجرين. وعلق على الاستخدام غير المناسب للثورة الرقمية والعلاقة القائمة بين العنصرية والخوارزميات. وذكر أن قطاعات المالية والتعليم والصحة والإسكان باتت تحكمها خوارزميات تحدد معاملة المنحدرين من أصل أفريقي وغيرهم من المجموعات والأفراد الذين يواجهون التمييز العنصري.

30- وأشارت ممثلة الاتحاد الأوروبي إلى أن الاتحاد طلب إلى دوله الأعضاء أن تعاقب على الأفعال التي تحرض علناً على العنف أو الكراهية ضد الأشخاص الذين يحدد انتماءهم استناداً إلى العرق أو اللون أو الدين أو الرأي المخالف أو الأصل القومي أو الإثني، حتى وإن ارتكبت تلك الأفعال على الإنترنت. وأنشأ الاتحاد الأوروبي في عام 2016 فريقاً رفيع المستوى أعد مبادئ توجيهية لمكافحة جرائم الكراهية وأقرها وقدم التدريب لسلطات إنفاذ القانون والعدالة الجنائية. وأكدت ممثلة الاتحاد الأوروبي الأهمية الحيوية لتطبيق نهج قائم على حقوق الإنسان في جمع البيانات يركز فيه بالأساس على مبادئ حماية البيانات والحق في الخصوصية.

31- وأشار ممثل البرازيل إلى أن حكومته تطبق إجراءات منها سياسات التمييز الإيجابي ونظام الحصص في الجامعات الحكومية والخدمات الحكومية سعيًا منها إلى الحد من انعدام المساواة بين الأعراق في البرازيل والمساهمة في إدماج المنحدرين من أصل أفريقي. وأضاف أن البرازيليين المنحدرين من أصل أفريقي استفادوا أيضاً من السياسة الوطنية للصحة المتكاملة للسكان السود والميثاق الوطني للحد من وفيات الأمهات والمواليد. وأبلغ الفريق العامل بالخطوة الوطنية لمنع العنف ضد الشباب في حالات الضعف.

32- وأشار ممثل الاتحاد الروسي إلى أن التمييز العنصري منهجي وأن المنحدرين من أصل أفريقي كثيراً ما يحرمون من إمكانية إنماء قدراتهم الكاملة. وأعرب عن قلقه إزاء عودة ظهور حركات النازية الجديدة وحركات أيديولوجية على شاكلتها في المشهد السياسي واستقطابها للشباب.

33- وأعربت ممثلة أنغولا عن قلقها إزاء فشل المنظومات التعليمية في تناول قضايا العنصرية والتمييز العنصري في البلدان التي تشهد تصاعد العنصرية. وأشارت إلى أحدث تقرير صدر عن المقررة الخاصة المعنية بالأشكال المعاصرة للعنصرية والتمييز العنصري وكُره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب (A/74/321)، أكدت المقررة الخاصة فيه بأن الجهل وضعف توعية الجمهور كانا من بين الأسباب الرئيسية لعودة ظهور العنصرية.

34- وفي رد على سؤال عن دور التعليم وتوعية الجمهور، شدد السيد موديري على أهمية الإقرار بأن من الواجب أن يتشرب الشباب الأفكار المناهضة للعنصرية في سن مبكرة. ورأى أن المواد التعليمية، التي تستجيب لضرورات بناء الأمة وتنزع إلى الحد من الاضطهاد العنصري وسوء الفهم، ينبغي أن تُنقح حتى تراعي على نحو أفضل المساهمات التاريخية للأفارقة والأشخاص المنحدرين من أصل أفريقي. وشدد أيضاً على أهمية الترويج لقيم الديمقراطية والتعددية والتنوع، من أجل القضاء على التراتبية العرقية وأوجه انعدام المساواة التي لا زالت سائدة في العديد من البلدان.

35- وشددت السيدة داي، في معرض ردها، على مسؤولية الجميع في المشاركة في خطابات وطنية تُدمج في تفسيرات الهوية القومية الاعتراف بالتنوع والتعقيد المتزايد في مجتمعاتنا وأسرنا. ورأت أن أحد الأسباب التي تقف وراء تنامي السياسات القومية يكمن في أن الحوار بشأن العرق يُنظر إليه على أنه يطعن في الهوية القومية وهوية الأسرة. وشددت على الحاجة الملحة إلى تطوير خطاب ثري بديل عن الخطاب القومي. وأضافت أن الاعتراف يمثل عنصراً أساسياً في هذا الصدد، ولا سيما الاعتراف بمساهمة الأشخاص المنحدرين من أصل أفريقي في مجتمعاتنا وبأن الهويات الوطنية قد تشكلت وأثريت بفضل التنوع العرقي. وفي هذا الصدد، تساهم البيانات المصنفة حسب العوامل ذات الصلة مساهمة رئيسية في إبراز أوجه التفاوت العرقي والتمييز العرقي ويمكن أن تساهم في إعداد تدابير فعالة لتدارك ذلك.

36- وأكد السيد موريتو من جديد، في معرض رده، أهمية التعليم في الترويج لقيم الاحترام والتسامح. وأقرّ بالتحديات التي تعترض تنفيذ إعلان وبرنامج عمل ديربان بسبب تراجع الزخم بعد هجمات الحادي عشر من أيلول/سبتمبر 2001 ودعا الدول الأعضاء إلى استعادة ذلك الزخم. وذكر بالتحديات المحددة الناجمة عن تطور الذكاء الاصطناعي ووسائل التواصل الاجتماعي من حيث نشرها للعنصرية. وشدد على أهمية استخدام تلك التكنولوجيات الجديدة لتثقيف المجتمع والحد من العنصرية والتمييز العنصري.

رابعاً- مناقشة بشأن تدابير تعزيز فعالية آليات متابعة إعلان وبرنامج عمل ديربان وضمان تحسين التأزر والتكامل في عمل تلك الآليات

37- عرّف الرئيس بالمتكلمين، السيدة داي والسيد موريتو، ثم استفسرها عن التدابير التي ينبغي اتخاذها لتعزيز فعالية آليات متابعة ديربان.

38- فأبرزت السيدة داي أهمية التفكير وتحديد الفهم والالتزامات فيما يتعلق بآليات متابعة ديربان، لا سيما فيما يتعلق بالعدالة العرقية. وصرحت بأن فريق الخبراء العامل المعني بالمنحدرين من أصل أفريقي يرى أن ثمة حاجة كبيرة إلى المزيد من الموارد وإبداء التفاني والالتزام والتركيز على التأزر والتكامل والأثر، لإقامة خط دفاع فعال ضد استغلال أراضي المنحدرين من أصل أفريقي وأجسادهم ومواردهم.

39- ورأت السيدة داي أن التأزر والتكامل مهمان بالنظر إلى الموارد المتاحة لتفكيك العنصرية الهيكلية والمنهجية، التي ترسخت في اقتصادنا العالمي الجديد، وأن ذلك سيكون محل اعتراض من قبل قطاعات مؤثرة في المجتمع.

40- ورأت أن من الضروري إنشاء منتدى للمنحدرين من أصل أفريقي لصياغة الأفكار وإعداد جدول عمل يشمل جميع آليات متابعة ديربان القائمة وينبغي أن يشكل أولوية في مطلع عام 2020. وسيتيح استعراض منتصف المدة للعقد الدولي الانتقال نحو التزام أقصى ونتائج فعلية فيما يتبقى من العقد.

41- وتتيح الذكرى السنوية العشرون لاعتماد إعلان وبرنامج عمل ديربان مناسبة هامة للإقرار بالدور المحوري لآلية متابعة ديربان باعتبارها أداة شاملة للجهود المناهضة للعنصرية ولتهيئة الظروف لتجديد الالتزامات بالاستثمارات والتأزر والتكامل. ويخطط فريق الخبراء العامل المعني بالمنحدرين من أصل أفريقي لاستضافة حدث سيدوم يوماً واحداً بشأن الذكرى السنوية العشرين لإعلان وبرنامج عمل ديربان في عام 2020.

42- وفيما يتعلق بتحسين فعالية آليات متابعة ديربان، ينبغي تسخير التكنولوجيا باعتبارها عاملاً محفزاً. إذ هناك حاجة متنامية إلى البحث عن سبل لتسجيل الدورات وبثها بثاً شبيكياً مسبقاً وتيسير مشاركة المجتمع المدني والمجموعات الأخرى عن بعد.

43- وصرّح السيد موريتو بأن إعلان وبرنامج عمل ديربان يقع في صميم عمل لجنة القضاء على التمييز العنصري، ولا سيما في سياق الاستعراض الدوري لتنفيذ الدول الأطراف للاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري. ويمكن للجنة أن تكفل إفادة التقارير الدورية عن التقدم الذي أحرزته الدول الأطراف في تنفيذ إعلان وبرنامج عمل ديربان. وترحب اللجنة بمبادرة صياغة إعلان عالمي لحقوق المنحدرين من أصل أفريقي. وتتيح التوصيات العامة التي تعتمدها اللجنة أدوات تمكنها من تناول شتى المواضيع المتعلقة بإعلان وبرنامج عمل ديربان، وكمثالين على ذلك توصيتها

العامّة رقم 35 (لعام 2013) بشأن مكافحة خطاب التحريض على الكراهية العنصرية ومشروع توصيتها العامّة بشأن التنميط العنصري والانحياز الخوارزمي. وتتلقّى اللجنة حالياً بلاغات عن قضايا مشتركة بين الدول. فقد تلقت بلاغاً من قطر ضد الإمارات العربية المتحدة وآخر من دولة فلسطين ضد إسرائيل.

44- وأبرز ممثل جمهورية إيران الإسلامية أن التدابير التي يتعين اتخاذها لتحسين فعالية آلية إعلان وبرنامج عمل ديربان تشمل تعزيز العمل المتعدد الأطراف. فقد كان الاستعمار يرمز بوضوح إلى العمل الأحادي على مدى القرن الماضي؛ ومن شأن العودة إلى ذلك الوضع أن تقوّض الجهود الرامية إلى تنفيذ إعلان وبرنامج عمل ديربان، بالنظر إلى أنه يذكّي كُره الأجانب والعنصرية والمشاعر المناهضة للهجرة عبر العالم.

45- وأبرز ممثل جمهورية فنزويلا البوليفارية أن إعلان وبرنامج عمل ديربان دعا إلى تدابير أساسية لتعزيز التثقيف لمناهضة العنصرية، مؤكداً على ضرورة إتاحة الموارد اللازمة للضحايا وضمان حقوقهم. وأشار الممثل إلى أن رئيس بلده وقّع في عام 2019 مرسوماً يعلن عقداً للمنحدرين من أصل أفريقي.

46- وأبرزت ممثلة الاتحاد الأوروبي أن جهوداً قد بذلت، رغم محدودية الموارد، من أجل نشر الآليات لكن تنفيذها الفعال لم يحظَ بنفس القدر من الاهتمام. وصرّحت بأن الاتحاد الأوروبي يدعم تحديد ولاية فريق الخبراء العامل المعني بالمنحدرين من أصل أفريقي. وسلطت الضوء على بعض الجوانب السلبية في سير عمل فريق الخبراء الخمسة البارزين المستقلين المعني بتنفيذ إعلان وبرنامج عمل ديربان، ومن ذلك أن اثنين من الأعضاء الخمسة استمرا في الخدمة منذ إنشاء الفريق في عام 2002 وأن ولاية الآلية لا تنص على مدة محددة، وهي الولاية التي ينبغي أن تمتد لمدة ثلاث سنوات كما يرى الاتحاد الأوروبي. وفيما يتعلق باللجنة المخصصة التابعة لمجلس حقوق الإنسان المعنية بوضع معايير تكميلية للاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري، أشارت إلى أن هذه اللجنة كُلفت بصياغة بروتوكول إضافي في عام 2016، بيد أنه تعذر الوصول إلى توافق في الآراء. وأبرزت أيضاً غياب توافق الآراء بشأن إنشاء منتدى للمنحدرين من أصل أفريقي، ولا سيما فيما يتعلق بما إذا كان ينبغي أن يكون مقره في جنيف أو نيويورك.

47- وأبرز ممثل عن المجتمع المدني أن إنشاء منتدى للحوار بشأن المنحدرين من أصل أفريقي يندرج ضمن برنامج الأنشطة. ويرى أن الإخفاق في إنشاء ذلك المنتدى يعد فرصة مهددة، بالنظر إلى أن هذا المنتدى كان من شأنه أن يتيح آلية لمساءلة البلدان. وصرح بأن جميع الآليات المختلفة أنيطت بها أدوار وأنه ينبغي إجراء مناقشة بشأن سبل عملها الجماعي على نحو أوثق.

48- وفيما يتعلق بمقترح إعداد بروتوكول ملحق بالاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري، صرّح السيد موريتو بأن لجنة القضاء على التمييز العنصري كانت قد شدّدت في العديد من المناسبات على أن الاتفاقية وثيقة متجددة تعزز تفسير سبل التعامل مع العنصرية والتمييز العنصري. ومن الأمثلة على ذلك التوصية العامّة رقم 35 الصادرة عن اللجنة ومشروع توصيتها بشأن التنميط العنصري والخوارزميات المتحيزة التي تتناول بوجه خاص مسائل لا تشملها الاتفاقية تحديداً. وذكّر بعقد مناقشات مواضيعية ومشاورات مع الدول الأطراف قبل صياغة تينك التوصيتين العامتين. وذكّر أيضاً بسلسلة إجراءات التواصل والتفاعل مع فريق الخبراء العامل المعني بالمنحدرين من أصل أفريقي، فضلاً عن أوجه تبادل الآراء ودراسة شتى القضايا المتداخلة.

49- وأكدت السيدة داي ضرورة تخصيص المزيد من الموارد وأيدت إعداد آليات حقيقية لتقييم الأثر وضمان تحقيق الاستفادة القصوى من الجهود. وأبرزت أن المنتدى الدائم يمكنه أن يؤدي دوراً

هاماً في هذا الصدد، من خلال ضم المجتمع المدني وصياغة جدول عمل سنوي، وأولويات رئيسية، ومؤشرات ومقاييس للرصد. وصُرّحت بأن تباين الخبرات بين أعضاء شتى الآليات قد يؤثر تأثيراً أكبر في العمل الرامي إلى توحيد بنود جدول الأعمال وأولوياته. وأبرزت أن اللجنة المعنية بالقضاء على الميز العنصري وفريق الخبراء العامل المعني بالمنحدرين من أصل أفريقي تعاوناً بسبل شتى، سواء بطريقة رسمية أو غير رسمية، وعول كل منهما على عمل الآخر، ولا سيما فيما يتعلق بالمراسلات الموجهة للدول الأطراف.

50- وقدم رئيس اللجنة المخصصة المعنية بوضع معايير تكميلية أيضاً عرضاً عن البند 6 من جدول الأعمال. وأشار إلى الروابط التاريخية للآليات في دعم تنفيذ إعلان وبرنامج عمل ديربان. وصرّح أنه بالرغم من أن جميع الآليات هامة وأنشئت لدعم إعلان وبرنامج عمل ديربان، فإن ثمة مخاوف بشأن عدم تكامل أدوار الآليات الثلاث عند محاولة العمل معاً على الترويج لإعلان وبرنامج عمل ديربان وتنفيذهما. ودعا إلى منع الازدواجية بين جميع الآليات وشدّد على ضرورة تحقيق الفعالية. ورأى أنه ينبغي زيادة التشديد على مكافحة خطاب الكراهية الذي يُعبر عنه على الإنترنت وخارج الإنترنت وضرورة التركيز على المزيد من التدابير الوقائية. ورحب رئيس اللجنة المخصصة بالتوصيات والمعارف التي يتيحها الخبراء المستقلون، بيد أنه رأى أنه ينبغي إيلاء اهتمام وثيق لاعتماد نهج وطني لتنفيذ إعلان وبرنامج عمل ديربان. وشدّد على أن موضوع العنصرية لا يرتبط بفئة معينة أو بلد معين بل بمن يعانون منه. وينبغي بذل جهود توعوية وتعريفية من خلال حملات المنظمات الدولية والحكومات الوطنية والأحداث الاجتماعية والثقافية للترويج لإعلان وبرنامج عمل ديربان.

خامساً- مناقشة بشأن التحديات التي تواجهها النساء المنحدرات من أصل أفريقي

51- نظر الفريق العامل في البند 7 من جدول الأعمال المعنون "تبادل الآراء والنقاش بشأن التحديات التي تواجهها النساء المنحدرات من أصل أفريقي". وقدم الخبراء الستة التالية أسماؤهم عروضاً: آنا كارولينا لورينسو، المنسقة الإقليمية لمؤسسة Fundación Ciudadanía Inteligente؛ والسيدة داي؛ والسيد موديري؛ ونتامبوي مودي، رئيس شبكة النساء المهاجرات؛ والسيدة مونيكافيرو، مديرة صندوق الأمم المتحدة للسكان؛ والسيد موريتو.

52- وأوضحت السيدة لورينسو في عرضها أن التحليل المنهجي لحالة النساء المنحدرات من أصل أفريقي، على مدى العشرين سنة الماضية، سلط الضوء على الصلات المتشابكة بين نوع الجنس والعرق والإثنية والفئة الاجتماعية وأن تلك النتائج عبرت أيضاً عن الطلبات المتزايدة في حركة النساء المنحدرات من أصل أفريقي. وأوضحت أيضاً أن منظور الترابط البيئي هو أداة كشفت مختلف مظاهر التمييز من قبيل التمييز على أساس الجنس، والعنصرية والقوالب النمطية بشأن الفئات الاجتماعية، لكنه أيضاً أثار التداخل والتقاطع مع التمييز، حيث يتداخل سببان أو ثلاثة أسباب من التمييز.

53- وفي هذا الصدد أشارت إلى تجارب دول أمريكا اللاتينية والكاريبي حيث لا يزال الأشخاص من أصل أفريقي يعانون التمييز في الحصول على الفرص وفي ممارسة حقوقهم، ولا سيما منهم النساء اللائي يعشن في المناطق الفقيرة والريفية، وذلك على الرغم من انخراط تلك الدول في مجموعة من الاتفاقات والمؤتمرات الدولية الرامية إلى إقرار حقوق أولئك الأشخاص. وشدّدت على أهمية الإقرار بتباين حالات الأشخاص المنحدرين من أصل أفريقي في أمريكا اللاتينية والكاريبي وأهمية اعتماد نهج متباينة في التحليل.

54- وأبرزت بعض أشكال التمييز الهيكلية التي تواجهها النساء المنحدرات من أصل أفريقي في أمريكا اللاتينية، من قبل أوجه انعدام المساواة في الثروة وغياب التمثيل السياسي وقضية التعرض للعنف، وشددت على ضرورة إعداد تدابير تراعي السياق الأوسع للمجتمعات المحلية التي تعيش فيها النساء المنحدرات من أصل أفريقي.

55- وصرّح السيد موديري في عرضه بأن غياب المساواة بين الجنسين يظل مشكلة رئيسية في أفريقيا. ودكر بأن الاستعمار الذي أنتج تصنيفاً عرقياً للشعوب الأفريقية كان أيضاً مشروعاً للتنميط الجنساني الشديد يعتمد على مفاهيم معينة عن الأسرة والخدمة في البيوت تمكن من التحكم في الأسرة الأفريقية. وأكدت تلك المفاهيم التفرقة في العمل وعمليات حيازة الأراضي والاستغلال في العمل. وشددت على أهمية تناول تلك المسائل أيضاً في ضوء الأساليب التي أثر بها الاستعمار في تجارب الرجال الأفارقة.

56- وقال إنه ينبغي ألا تُتناول تلك المسائل من حيث التداخل بين التمييز على أساس نوع الجنس والعرق فحسب، بل أيضاً من المنظور الأفريقي، وبوجه أكثر تحديداً، مع مراعاة التباين الشديد في المدلولات الثقافية لنوع الجنس والأمومة التي تختلف عن الأساليب التي طرحت بها تلك المفاهيم في القانون الدولي وفي الخطابات الدولية بشأن نوع الجنس. ومن المهم تناول ظروف النساء المنحدرات من أصل أفريقي لإيجاد سبل لبلورة مفاهيم الحرية والعدالة وفقاً لفهم المرأة الذاتي لسياقها الثقافي. وفي هذا الصدد، تشمل المسائل المحددة التي تواجهها النساء الأفريقيات الإقصاء الاقتصادي والتمييز المالي، اللذين يتجسدان في غياب الحصول على العمالة النظامية، وغياب الحصول على القروض المالية والإقصاء من المشاركة السياسية.

57- وأكد أهمية التعليم وضرورة تجسيد المساهمات التاريخية للنساء على نحو أفضل في الكتب المدرسية، ولا سيما مساهماتهن في النضال ضد الاستعمار. وفي هذا الصدد، شددت على ضرورة عدم الاكتفاء بتحويل معارفنا عن السياسة على المستويين الوطني والدولي، بل أيضاً على الإرث التاريخي والأدلة التاريخية للترويج لصورة أفضل عن النساء الأفريقيات. وسلط الضوء على مسألة ضعف التحاق الفتيات الأفريقيات بالمدارس. وأشار إلى التدابير التي اتخذتها مؤخراً جنوب أفريقيا للتصدي لهذا الاتجاه من خلال إرساء معايير دنيا للمدارس والخدمات الصحية وخدمات النظافة والبنى التحتية وتحسين السلامة على الطرقات المؤدية إلى المدارس. وشجع الدول الأخرى على تنفيذ تدابير من هذا النوع. وأبرز مسألة التحرش والعنف الجنسين في المدارس ضد الطالبات والمعلمات، وفي الجامعات وأماكن العمل. وشددت على أهمية تناول مشكلات فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وأشار إلى النهج الشامل الذي اعتمدته جنوب أفريقيا للتصدي لهذه المسألة.

58- وقال إن المناقشات بشأن الممارسات التثقيفية التقليدية، ولا سيما بشأن تشويه الأعضاء التناسلية للإناث وبعض أعراف الزواج، ساهمت في الحد من الفرص المتاحة للنساء الأفريقيات. ويرى أن تحقيق المساواة بين الجنسين لفائدة النساء الأفريقيات لا يمكن أن يتأتى إلا من خلال الإقرار بتفرد التجارب الثقافية والتاريخية للنساء الأفريقيات وتنوعها. وقال إن المجتمعات المحلية يمكنها أن تقود تلك التحولات بنفسها.

59- وقدمت السيدة داي في عرضها تحليلاً يستند إلى بيانات مصنفة حسب العوامل ذات الصلة، بشأن نفوذ الأفراد واتخاذ القرارات على الصعيد المحلي لإحداث أثر في الحصول على الموارد والتمتع بحقوق الإنسان. وبالاستناد إلى حالات ملموسة للتمييز الذي يواجهه الطلبة من أصل أفريقي، أبرزت تأثيرات التنميط السلبي فيما يتعلق بخفض توقعات الطلبة من أصل أفريقي وفي استدامة أوجه التفاوت العرقي الكثيرة في حماية الطفل وفي نزح حضارة الأطفال استناداً إلى ادّعاءات الاعتداء والإهمال.

وأبرزت أيضاً التمييز الذي تواجهه النساء من أصل أفريقي في الحصول على الحق في الصحة، مشيرة إلى أن النساء المنحدرات من أصل أفريقي يعانين من ارتفاع معدلات وفيات الأمهات والمرض، بصرف النظر عن الدخل والموقع الجغرافي. وشددت على أن تلك المسائل ليست ملازمة أو مصاحبة للنساء من أصل أفريقي، بل أفرزها التمييز العنصري المنهجي والهيكلية والعقلية السائدة التي تعكس إرث التجارة والاتجار في الأفارقة المسترقين.

60- وقالت إن البيانات المصنفة حسب العوامل ذات الصلة تشكل أداة أساسية مؤهلة للكشف عن التمييز العنصري والحواز التي تحول دون مطالبة النساء المنحدرات من أصل أفريقي بحقوقهن وفي تحديد سبل فعالة لمعالجة تلك القضايا. لكنها أشارت إلى أن تلك البيانات يمكن أيضاً أن تستخدم لتكريس انتهاكات حقوق الإنسان. وشددت على الدور الرئيسي لواضعي السياسات في حماية الكرامة الإنسانية والمؤهلات البشرية في تفسير البيانات تفسيراً سليماً وأن تحليل البيانات يقتضي الرجوع إلى السياق وتفسيراً سليماً. وبالتركيز على الظروف المحلية، يمكن أن تستخدم البيانات المصنفة حسب العوامل ذات الصلة في التعرف على أوجه التفاوت العرقي، واختبار الممارسات والسياسات الجديدة، وتحديد الممارسات أو الأشخاص الذين يحركون أوجه التفاوت العرقي وقياس التقدم المحرز في الحد من التفاوت العرقي والتمييز العنصري.

61- ورحبت ممثلة صندوق الأمم المتحدة للسكان بالمناقشة بشأن النساء والفتيات المنحدرات من أصل أفريقي وأعربت عن أملها في أن يُجسّد في المستقبل على نحو أفضل التداخل بين نوع الجنس والعرق. وذكرت بأن الصندوق يعمل على تحقيق ذلك الهدف، لا سيما من خلال إعداد بيانات لتحديد الأشخاص المعرضين لأوضاع ضعف. وشددت على أهمية تناول المسائل التي يواجهها المنحدرون من أصل أفريقي، ولا سيما النساء، في إطار خطة التنمية المستدامة لعام 2030 لضمان عدم تخلف المنحدرين من أصل أفريقي عن الركب. وشددت على أن جمع البيانات المصنفة حسب العوامل ذات الصلة والتي توثق أنماط التمييز الذي يواجهه المنحدرون من أصل أفريقي يعد أمراً حاسماً في تحقيق هذا الغرض.

62- وعرض ممثل البرازيل السياسات والتدابير الوطنية التي تساهم في تحسين حالة المنحدرين من أصل أفريقي في بلده، بما في ذلك تدابير التمييز الإيجابي. وذكر القرار الذي اتخذته المحكمة العليا في البرازيل والذي ينص على دستورية سياسات تخصيص الحصص لمكافحة التمييز العنصري وأوجه انعدام المساواة والنهوض بالتعليم وريادة الأعمال.

63- وعرض ممثل جمهورية فنزويلا البوليفارية التدابير التي اتخذها البلد لضمان المساواة وعدم التمييز، بما في ذلك من خلال التشجيع على مشاركة النساء المنحدرات من أصل أفريقي في عملية اتخاذ القرار.

64- وسأل ممثل ناميبيا السيد موديري عن أوجه مساهمة تشريعات التمكين الاقتصادي للسود التي نفذت في جنوب أفريقيا بعد الاستقلال في التصدي لبعض تحديات الإقصاء الاقتصادي بما في ذلك إقصاء النساء المنحدرات من أصل أفريقي.

65- وذكرت ممثلة الاتحاد الأوروبي بأن النساء والفتيات المنحدرات من أصل أفريقي يتعرضن لأشكال متداخلة ومتعددة من التمييز، بما في ذلك التمييز القائم على أساس العرق والإثنية والجنس والجنسية ووضع الهجرة والميول الجنسية والهوية الجنسية وغير ذلك من الأوضاع الاجتماعية. وأوضحت أن الأسبوع الأول للمنحدرين من أصل أفريقي، الذي نظمته الاتحاد الأوروبي في مقر برلمان الاتحاد الأوروبي عام 2018، عرض تجارب ملهمة للكثير من النساء والفتيات المنحدرات من أصل

أفريقي في الاتحاد الأوروبي. وشدّدت على الحاجة الملحة إلى اتخاذ خطوات لضمان اعتماد مقدمي الخدمات العامة ولا سيما في مجالات الحماية الاجتماعية والصحة والتعليم والعدالة، لسياسات وإجراءات للقضاء على التمييز ضد النساء المنحدرات من أصل أفريقي وإزالة جميع الحواجز التي تواجههن.

66- وشدّدت ممثلة أنغولا على أهمية عدم الاقتصار على التصدي للتحديات التي تواجهها النساء والفتيات المنحدرات من أصل أفريقي، بل أيضاً تسليط الضوء على المساهمات التي قدمتها النساء المنحدرات من أصل أفريقي عبر التاريخ وحتى اليوم، باعتبارهن سياسيات ودبلوماسيات وقاضيات من بين مناصب أخرى هامة.

67- وصرح ممثل جمهورية إيران الإسلامية بأن المشكلات والتحديات التي ناقشها المحاورون لا تقتصر على النساء الأفريقيات والنساء المنحدرات من أصل أفريقي بل تمس النساء في جميع أنحاء العالم. وسأل المحاورين عن الأسباب الجذرية التي أفرزت تلك التحديات وعن سبل معالجة تلك الأسباب الجذرية، بما في ذلك تغيير الهياكل والسلوكيات الكامنة لمظاهر التمييز.

68- وذكرت السيدة داي في معرض ردها بأن إعلان وبرنامج عمل ديربان يتضمن إشارات متسقة للنساء والفتيات المنحدرات من أصل أفريقي وإلى الأشكال المتداخلة والمتعددة للتمييز التي تبرز واجبات الدول الأعضاء في هذا السياق. واتفقت مع الرأي القائل بأن النساء في جميع أنحاء العالم يواجهن تحديات معقدة وخطيرة، بصرف النظر عن أعراقهن، لكنها شدّدت أيضاً على ضرورة مراعاة خصوصية الأشكال المتداخلة للتمييز، خاصة التمييز القائم على أساس العرق ونوع الجنس. وأوضحت أن فهم الأسباب الجذرية للتمييز يقتضي تحليلاً دقيقاً للسياق استناداً إلى بيانات محكمة مصنفة حسب العوامل ذات الصلة.

69- وذكر السيد موديري في معرض رده بأن النقاش بشأن تحديد ما إذا كان ينبغي أن تُتناول المسائل التي تواجهها الفئات المعينة، من قبيل النساء المنحدرات من أصل أفريقي والنساء الأفريقيات، باعتبارها جزءاً من المشكلة العامة، أو بمثابة مشكلة خاصة تقتضي سياسات وتدابير خاصة. ويرى أن التحدي يكمن في إيجاد استراتيجيات يمكن أن تتناول وتستوعب تنوع النساء، بمن فيهن النساء الأفريقيات والنساء المنحدرات من أصل أفريقي، وتجاربهن. وقال إن أحد أبرز التحديات في وضع السياسات في أفريقيا يكمن في الانتقال من النماذج الغربية والأفريقية المكرسة في نظريات التنمية ونظريات العدالة والاستناد إلى السياقات الثقافية والاجتماعية الأفريقية.

70- ورداً على السؤال المتعلق بالتمكين الاقتصادي للسود، أبرز بعض المشكلات والتحديات التي واجهتها جنوب أفريقيا فيما يتعلق بتنفيذ إطار السياسة المذكور، ومنها أن تلك السياسة لم يكن يستفيد منها إلا قلة قليلة من النخب المترابطة مصالحها السياسية، ناهيك عن الفساد المستشري الذي قوّض طلبات العروض العامة.

71- وذكرت السيدة لورينسو، في معرض ردها على السؤال المتعلق بالأسباب الجذرية، بالنقاشات الجارية بشأن الأسباب التاريخية للتمييز، ولا سيما تاريخ الاستعمار واسترقاق الأفارقة والاتجار بهم، وأوضحت أن كثيراً من البلدان استفادت من الثروة الضخمة التي درّجها عليها الاسترقاق والاستعمار. وأكدت من جديد أهمية جمع بيانات مستندة إلى أساليب علمية سليمة.

72- وتحدثت السيدة مودي في عرضها عن النهج العملي الذي تتبعه الكثير من النساء الأفريقيات في مكافحة التمييز العنصري في أوروبا. وبالرغم من جميع التحديات التي تواجهها النساء الأفريقيات والنساء المنحدرات من أصل أفريقي فيما يتعلق بتأخيخ الإقامة، والحصول على التعليم وعلى فرص

العمل وإمكانيات ريادة الأعمال، فإن معظمهن تمكن من إيجاد عمل وحل لأوضاعهن. وتحدثت عن ثراء التجارب والمشارب المهنية للنساء الأفريقيات والنساء المنحدرات من أصل أفريقي، وأشارت إلى أن المشكلة تكمن في عدم استغلال تلك القدرات استغلالاً كاملاً. ذلك أن النساء الأفريقيات والنساء المنحدرات من أصل أفريقي اللواتي يعشن في أوروبا واللواتي لا يمارسن خبرتهن قد يفقدن تلك المهارات ومن ثمّ سيجدن صعوبة بالغة في العودة إلى سوق العمل. وتحدثت السيدة مودي أيضاً عن المشكلات التي يواجهها الأطفال والشباب المنحدرون من أصل أفريقي في النظام التعليمي، بما في ذلك ضعف الآفاق والتمييز في التوجيه الدراسي. وأوضحت أن الكثير من الأطفال المنحدرين من أصل أفريقي وُجِّهوا نحو التعليم المهني ولم يوجهوا نحو متابعة الدراسات الجامعية.

73- وصّرت السيدة فيرو أن تمكين النساء والفتيات يقع في صلب عمل صندوق الأمم المتحدة للسكان ويمثل قوام استراتيجيتها. وصّرت أن من الأرجح أن تتعرض النساء المنحدرات من أصل أفريقي، في الكثير من البلدان، للعمالة الناقصة والعمل في مهن غير نظامية غير مستقرة وأخضع غالباً ما يعملن خادماً في البيوت، وتقل فرص حصولهن على وسائل منع الحمل وهن أكثر عرضة للعنف الجنسي والجسدي، بما في ذلك الاغتصاب وزواج الأطفال، والاستغلال الجنسي، والاختطاف والاتجار. وفي منطقة أمريكا اللاتينية والكاريبي، تسجل معدلات الأمية ومعدلات الانقطاع عن التعليم الثانوي بين الفتيات المنحدرات من أصل أفريقي في المناطق الريفية مستويات عالية على نحو غير متناسب على الصعيد الوطني، ويعزى ذلك في معظم الأحيان إلى الفقر والحمل المبكر وزواج الأطفال وعمل الأطفال. وسُجِّلَت أعلى معدلات وفيات الأمهات بين النساء والفتيات من أصل أفريقي - إذ يغلب أن تُسجَّل ثلاثة أضعاف من الوفيات في أوساطهن خلال الإنجاب أكثر من سائر فئات النساء الأخرى، ويعانين في معظم الأحيان من التمييز المؤسسي في قطاع الصحة. ودعت السيدة فيرو الدول إلى ضمان حصول النساء والشباب على خدمات الصحة الجنسية والإنجابية والالتزام بالقضاء على الفقر وضمان فرص التنمية الحقيقية وزيادة مشاركة النساء المنحدرات من أصل أفريقي في عمليات اتخاذ القرار.

74- وذكر السيد موريتو أن التمييز على أساس نوع الجنس هو أحد أكثر أشكال انعدام المساواة رسوخاً في العالم، إذ إنه يؤثر على نصف سكان العالم. وذكر بأن النساء في سويسرا لم ينلن الحق في التصويت إلا في عام 1971 وأن الدستور لم يكرّس مبدأ المساواة بين الرجال والنساء في ذلك البلد إلا في عام 1981. ويكسب الرجال أجراً يزيد بنسبة 12 في المائة عن أجور النساء، وانتقلت هذه النسبة المئوية إلى 18,5 في المئة في المواقع القيادية. وذكر السيد موريتو أن هناك 200 مليون من المنحدرين من أصل أفريقي يعيشون في الأمريكيتين و60 مليون منهم يعيشون في فقر مدقع. وسُجِّلَت في أمريكا اللاتينية والكاريبي أعلى معدلات القتل في العالم. وتظهر البيانات أن معظم الشباب الذين قتلوا في البرازيل في عام 2013 كانوا من أصل أفريقي، وأن أكثر من 5 000 شخص منهم ماتوا على أيدي الشرطة في عام 2018.

75- وذكر السيد موريتو أن اغتيال مستشارة مدينة ريو دي جانيرو، مارييل فرانكو، في آذار/مارس 2018، كشف فداحة العنف ضد النساء المنحدرات من أصل أفريقي. وأعرب عن سروره لسماعه ما أفاد به ممثل البرازيل بخصوص إحراز تقدم في الآونة الأخيرة فيما يتعلق بحصول النساء المنحدرات من أصل أفريقي على التعليم العالي، من خلال قانون الحصص. وفضلاً عن ذلك، فإن النساء المنحدرات من أصل أفريقي أكثر عرضة لعمليات القتل، في سائر البلدان، مثل الولايات المتحدة الأمريكية، وفي مدن أمريكا اللاتينية التي تحتضن أعداداً مكثفة من الأشخاص المنحدرين من أصل أفريقي، مثل كالي، وكولومبيا. وأبرز السيد موريتو المحطات الرئيسية الهامة التي سُجِّلَت في المرحلة

الأخيرة فيما يتعلق بوصول النساء المنحدرات من أصل أفريقي إلى مناصب سياسية في الإقليم. وأكد الحاجة الملحة إلى دراسة الحالة العالمية للنساء المنحدرات من أصل أفريقي في العالم. ورأى أن معظم قوانين المساواة التي اعتمدت في شتى البلدان للنهوض بحقوق المرأة لم تستفد منها للأسف النساء المنحدرات من أصل أفريقي على قدم المساواة مع سائر النساء. ودعا إلى اعتماد قوانين الحصص الموجهة تحديداً للنساء المنحدرات من أصل أفريقي وسائر النساء اللواتي يواجهن التمييز على أساس العرق.

76- وفي سياق المناقشة بشأن استنتاجات وتوصيات الفريق العامل (انظر الفقرتين 89(و) و90(ح) أدناه) أعلن ممثل البرازيل دعم بلده للحق في الحياة منذ لحظة الحمل وأبدى قلق بلده إزاء استخدام مفاهيم غامضة يمكن أن تُفسر بأنها تحرض على الإجهاض، وهو ما يشكل ممارسة غير قانونية في بلده، وقال إن البرازيل لا ترى أن ذلك ينبغي أن يشكل أحد تدابير منع الحمل. وأوضح أيضاً التزام حكومته بتعزيز مكافحة الجريمة والحد من انعدام الأمن في البلد وقدم معلومات عن الإجراءات التي اتخذتها الدولة رداً على مقتل مستشارة المدينة السيدة فرانكو.

77- وصرّح ممثل غواتيمالا أن بلده لا يزال متمسكاً بتحفظاته على إعلان ومنهاج عمل بيجين وبرنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، وفقاً لتشريعاته الوطنية.

سادساً- استعراض التقدم المحرز في تنفيذ برنامج الأنشطة المتعلقة بالعقد الدولي للمنحدرين من أصل أفريقي

78- أشارت ممثلة الاتحاد الأوروبي إلى أن البرلمان الأوروبي اتخذ في 26 آذار/مارس 2019 قراراً يؤكد أن مشاركة المنحدرين من أصل أفريقي مشاركة اجتماعية واقتصادية وسياسية وثقافية هادفة فعالة تشكل أمراً أساسياً لمعالجة ظاهرة "كراهية الأفارقة" وضمان إدماجهم في أوروبا. وكان البرلمان الأوروبي قد دعا أيضاً المفوضية الأوروبية إلى إعداد إطار للاتحاد الأوروبي بشأن الاستراتيجيات الوطنية لإدماج المنحدرين من أصل أفريقي في المجتمع.

79- وأشار ممثل كوبا إلى أن بلده أحرز بالفعل تقدماً كبيراً في تنفيذ العقد الدولي، بما في ذلك إقراره برنامجاً وطنياً لمكافحة التمييز العنصري. وأشار إلى أهمية منظمات المجتمع المدني، لا سيما فيما يتعلق بتنفيذ أنشطة العقد الدولي.

80- وأشار مندوب البرازيل إلى أن المنحدرين من أصل أفريقي يشكلون غالبية السكان في البرازيل. وأعرب عن تأييد بلده للتفاوض على إعلان للأمم المتحدة بشأن حقوق الأشخاص المنحدرين من أصل أفريقي ودعا سائر الدول إلى الانضمام إلى تلك الجهود.

81- وأشار ممثل حركة الشباب والطلاب الدولية لنصرة الأمم المتحدة إلى أن منظمته تعمل بجد على الترويج للعقد الدولي وأنه على جميع قطاعات المجتمع، وليس المنحدرين من أصل أفريقي فقط، أن تنفذ برنامج أنشطة العقد.

82- وأفادت ممثلة أنغولا بأن بلدها صدّق على الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري وأنه باشر أنشطة لتنفيذ العقد الدولي. وأشارت بوجه خاص إلى مشروع المتحف الذي سينظم بالاشتراك مع الأمم المتحدة لتخليد ذكرى الأشخاص المنحدرين من أنغولا الذين تعرضوا للاسترقاق وبيعوا.

83- وأشار مندوب جنوب أفريقيا إلى أن بلده ينفذ بحمة مشروع أنشطة العقد الدولي، بما في ذلك مكافحة خطاب الكراهية في وسائط التواصل الاجتماعي وعلى الإنترنت. واعتمد قوانين تحظر التمييز في الإنترنت واكتسب بالفعل تجربة في ملاحقة جرائم الكراهية الموثقة على الإنترنت. وشجع المندوب سائر الدول على دعم إنشاء منتدى للمنحدرين من أصل أفريقي والنهوض بالقواعد الدولية لضبط خطاب الكراهية الموثق على الإنترنت.

سابعاً- تبادل الآراء الأولية بشأن أعمال التحضير للذكرى السنوية العشرين لإعلان وبرنامج عمل ديربان

84- خصص الفريق العامل يوماً واحداً لتبادل الآراء الأولية بشأن التحضيرات للذكرى السنوية العشرين لاعتماد إعلان وبرنامج عمل ديربان. وسُجِّد نتائج تلك المناقشات في وثيقة مستقلة تقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الخامسة والسبعين وإلى مجلس حقوق الإنسان في دورته الخامسة والأربعين.

ثامناً- استنتاجات وتوصيات

ألف- حالة التمييز العنصري في جميع أنحاء العالم

1- استنتاجات

85- إن الفريق العامل:

(أ) يعرب عن قلقه إزاء تنامي التحريض على العنف، والكراهية العرقية، وخطاب الكراهية، وجرائم الكراهية، والنازية الجديدة، والفاشية الجديدة والإيديولوجيات القومية العنيفة المستندة إلى الأحكام المسبقة العرقية أو القومية، بما في ذلك عودة ظهور إيديولوجيات تفوق العرق الأبيض التي تذكى الأشكال المعاصرة للعنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب، ولا سيما إزاء الأفارقة، والمنحدرين من أصل أفريقي، والآسيويين والمنحدرين من أصل آسيوي، والفجر، والرَّحْل، والسنتي، والمهاجرين، واللاجئين وملتمسي اللجوء؛

(ب) يشدّد على ضرورة الانتقال من النهج التي تدير النزاعات والفوارق العرقية من خلال السياسات التي تبقى على المصالح التاريخية والانتقال من لغة الكراهية "والتعصب" و"الأحكام المسبقة"، إلى نهج يحلل علاقات القوة البنيوية، والمؤسسات والنظم التي تُنتج أوجه التفاوت العرقية ويسعى إلى فهم وتفكيك الروابط التاريخية والحالة الراهنة لأوجه انعدام المساواة؛

(ج) يقرّ بأن الكثير من الأشكال المعاصرة للتمييز العنصري والميز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب ترتبط بالإرث الذي خلفه الرق وتجارة الرقيق، ولا سيما تجارة الرقيق عبر المحيط الأطلسي، والفصل العنصري، والاستعمار والإبادة الجماعية، ويقرّ أيضاً بأن العبودية وتجارة الرقيق جريمتان ضد الإنسانية وينبغي أيضاً أن تُصنّفا كذلك، وخاصة تجارة الرقيق عبر المحيط الأطلسي، وهما أيضاً من بين المصادر والمظاهر الرئيسية للعنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب؛

(د) يقرّ بأن تعقد النقاشات بشأن العدالة والمساواة العرقية يجب أن يجسد تعقد وثرء المنحدرين من أصل أفريقي، أو الشعوب الأصلية، أو الأقليات الوطنية أو الإثنية أو الدينية أو اللغوية والمهاجرين واللاجئين؛

(هـ) يسلم بأن ضحايا العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصّب قد يعانون أشكالاً متعددة أو متداخلة أو متفاقمة الخطورة من التمييز القائم على أسس أخرى ذات صلة، مثل نوع الجنس أو اللغة أو الدين أو الرأي السياسي أو غيره، أو الأصل الاجتماعي أو الملكية أو المولد أو أي وضع آخر؛

(و) يلاحظ مع القلق أن التجهيز الآلي للبيانات الشخصية لتحديد هوية الفرد، واتخاذ القرارات الآلية وتكنولوجيات التعلم الآلي، المشار إليها أحياناً بالذكاء الاصطناعي، دون ضمانات كافية وإشراف في تصميمها وإعدادها وتقييمها وتنظيمها، عوامل قد تفضي إلى التمييز أو إلى قرارات تؤثر سلباً على المنحدرين من أصل أفريقي وعلى الأقليات والمهاجرين وغيرهم؛

(ز) يؤكد أهمية المساواة في الحصول على التعليم ذي الجودة العالية، ويلاحظ مع القلق تفاوت الفرص في هذا المجال وما يقترن به من إنكار لمؤهلات الأطفال المنتمين إلى مجموعات الأقليات وأطفال الشعوب الأصلية وأطفال المهاجرين والأطفال المنحدرين من أصل أفريقي ومواهبهم وقابلية تدريسهم، إلى جانب العقوبات الهيكلية التي تواجههم، ويقرّ بوجود ممارسات تقلّل من إمكانات الأطفال المنتمين إلى تلك الفئات؛

(ح) يذكّر بالحاجة الملحة إلى قيام الدول والمنظمات الدولية والإقليمية والمنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص بمعالجة وضعية الأشخاص ذوي الإعاقة الذين يتأثرون أيضاً أكثر من غيرهم جرّاء العنصرية والتمييز العنصري وكرهية الجانب وما يتصل بذلك من تعصّب وبأشكال التمييز المتعددة أو المتفاقمة.

2- التوصيات

86- بحث الفريق العامل الدول الأعضاء على ما يلي:

(أ) أن تنفذ التزاماتها الناشئة بموجب القانون الدولي تنفيذاً كاملاً وفعالاً، ولا سيما منها أحكام عدم التمييز الواردة في ميثاق الأمم المتحدة والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري، وتوقيعها وتصديقها على العهدين وعلى الاتفاقية، إن لم تكن قد قامت بذلك من قبل؛

(ب) أن ترسي آليات، على النحو المناسب، لمتابعة وتنفيذ التوصيات المتعلقة بمكافحة العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصّب، بما فيها التوصيات المتعلقة بالمنحدرين من أصل أفريقي، المنبثقة عن آليات دولية، مثل لجنة القضاء على التمييز العنصري وسائر هيئات المعاهدات، والمكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة والاستعراض الدوري الشامل، والآليات الإقليمية ذات الصلة؛

(ج) أن تتعاون تعاوناً كاملاً وتستجيب لطلبات زيارات قطرية يجريها فريق الخبراء العامل المعني بالمنحدرين من أصل أفريقي، والمقررة الخاصة المعنية بالأشكال المعاصرة للعنصرية

والتمييز العنصري وكُره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصُّب، وسائر آليات حقوق الإنسان العاملة على المسائل المرتبطة بالعنصرية والتمييز العنصري وكُره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصُّب؛

(د) أن تعد أطراً تشريعية وطنية وخطط عمل وطنية لمكافحة العنصرية والتمييز العنصري وكُره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصُّب، وفقاً للاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري، إن لم تكن قد قامت بذلك من قبل؛

(هـ) أن تقرّ بأهمية تبادل الممارسات الجيدة، بما في ذلك التشريعات والمبادرات المتخذة على المستويين الوطني والإقليمي، لمعالجة مسألة خطاب الكراهية على الإنترنت، بما في ذلك على شبكات التواصل الاجتماعي، وأن تشجع في هذا السياق على اعتماد سياسات على المستوى الإقليمي لمكافحة خطاب الكراهية على الإنترنت، من قبيل اعتماد مدونات قواعد سلوك لمكافحة خطاب الكراهية غير القانوني على الإنترنت من قبل شركات تكنولوجيا المعلومات ومقدمي خدمات وسائل التواصل الاجتماعي في مكافحة خطاب الكراهية؛

(و) أن تستحدث أو تعزز، على النحو المناسب، السياسات العامة الرامية إلى القضاء على العنصرية والتمييز العنصري وكُره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصُّب، وأن تجهز هيئات وآليات متخصصة لتنفيذ تلك السياسات، وأن تنهض بالمساواة العرقية بتخصيص موارد مالية مناسبة وقدرات على المراقبة والتحقيق والتثقيف وتنفيذ أنشطة لتوعية الجمهور عملاً بإعلان وبرنامج عمل ديربان والوثيقة الختامية لمؤتمر استعراض ديربان؛

(ز) أن تتخذ التدابير اللازمة لضمان تمتع الأشخاص ذوي الإعاقة بجميع حقوق الإنسان وأن تيسر إدماجهم الكامل في جميع مناحي الحياة وأن توقع وتصدق في هذا الصدد على اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة والبروتوكول الاختياري الملحق بها على سبيل الأولوية، إن لم تكن قد قامت بذلك من قبل.

باء- تدابير تعزيز فعالية آليات متابعة إعلان وبرنامج عمل ديربان وضمان تحسين التآزر والتكامل في عمل تلك الآليات

1- الاستنتاجات

87- إن الفريق العامل:

(أ) يقرّ بأهمية مواصلة الجهود الرامية إلى تحسين كفاءة آليات متابعة ديربان وفعاليتها ويلتزم بزيادة الجهود الرامية إلى تجنب التداخل بين المبادرات و/أو ازدواجيتها؛

(ب) يقرّ بضرورة مواصلة تعزيز فعالية الآليات التي تهتم بقضايا العنصرية والتمييز العنصري وكُره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصُّب أو تتصدى لها، من أجل تحسين التآزر والتنسيق والتجانس والتكامل في عملها؛

(ج) يلتزم بتحسين أساليب عمله بهدف تعزيز فعاليته وكفاءته، بما في ذلك الحسم في المسائل الإجرائية، بما فيها تلك المتعلقة بجدول الأعمال وبرنامج العمل ومواضيع المداولات، التي سيعالجها الرئيس، وذلك قبل ثلاثة أشهر على الأقل من بداية الدورة، ويطلب أن تعمم الأمانة جميع الوثائق ذات الصلة، الإجرائية منها والموضوعية، قبل ستة أسابيع على الأقل من بدء كل دورة، وأن تبلغ المنظمات غير الحكومية والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان وغيرها من الجهات المعنية في وقت مبكر بموعد الدورات المقبلة؛

(د) يلتزم بزيادة الجهود الرامية إلى تكملة عمل سائر آليات متابعة تنفيذ نتائج مؤتمر ديربان درءاً للتداخل بين المبادرات و/أو ازدواجيتها ويتفق على أن يواصل مناقشة تلك الجهود في الدورات المقبلة؛

(هـ) يطلب إلى مفوضية حقوق الإنسان، عند برمجة الدورات المعنية لآليات متابعة إعلان وبرنامج عمل ديربان، أن تتجنب التداخل بين دوراتها المعنية وأن تنفّذ أيضاً التداخل مع دورات مجلس حقوق الإنسان ومختلف آلياته، حتى تتيح مشاركة هادفة للدول الأعضاء، والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان أو الهيئات المماثلة ومنظمات المجتمع المدني؛

(و) يؤكد أنه لا ينبغي أن تؤثر محدودية الموارد في تنفيذ إعلان وبرنامج عمل ديربان، ويقرّ في الآن ذاته بضرورة تحسين فعالية الآليات المتعلقة بالعنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصّب أو تلك التي تتناول هذه المواضيع، بغرض تحسين التآزر والتنسيق والتناسق والتكامل في عملها؛

(ز) يؤكد ضرورة التنفيذ الكامل والفعال لإعلان وبرنامج عمل ديربان ويرى أنه ينبغي أن يُنظر إلى الذكرى السنوية العشرين لاعتماده باعتبارها مناسبة هامة لتعزيز دوره كأداة شاملة لجدول أعمال مناهضة العنصرية ومناسبة لتقييم أثر عمل آليات متابعة تنفيذ نتائج مؤتمر ديربان وزيادة التعريف بمساهماتها والتوعية بها.

2- التوصيات

88- يقرّ الفريق العامل بأهمية مواصلة الجهود الرامية إلى تحسين كفاءة آليات متابعة تنفيذ نتائج مؤتمر ديربان وفعاليتها ويلتزم بزيادة الجهود الرامية إلى تجنب التداخل بين المبادرات و/أو ازدواجيتها. ويكرر تأكيد طلبه مزيداً من التعاون بين آليات متابعة تنفيذ نتائج مؤتمر ديربان وسائر هيئات حقوق الإنسان المعنية، بما فيها هيئات المعاهدات والمكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة، بهدف تطوير التآزر والتكامل بين تلك الآليات، ويدعو فريق الخبراء البارزين المستقلين المعني بتنفيذ إعلان وبرنامج عمل ديربان وفريق الخبراء العامل المعني بالمنحدرين من أصل أفريقي إلى ما يلي:

(أ) أن يستفيدا من مساهمات الآليات الأخرى للأمم المتحدة الرامية إلى القضاء على التمييز العنصري؛

(ب) أن يزيّدا من الجهود الرامية إلى تجنب التداخل بين المبادرات و/أو ازدواجيتها.

جيم- التحديات التي تواجهها النساء المنحدرات من أصل أفريقي

1- الاستنتاجات

89- إن الفريق العامل:

(أ) يذكر بأن التمييز الذي تواجهه النساء المنحدرات من أصل أفريقي في كثير من بقاع العالم هو نتيجة واضحة للتمييز العنصري الممنهج والهيكلية وهو عقلية عالمية تجسّد إرث تجارة الرقيق الأفريقي والاتجار به، من جملة نتائج أخرى؛

(ب) يقرّ بأن النساء والفتيات المنحدرات من أصل أفريقي يواجهن أشكالاً متداخلة ومتعددة من التمييز وبأنه ينبغي اتباع نهج متكامل لدى التصدي للأشكال المتعددة من التمييز الذي تواجهه النساء والفتيات المنحدرات من أصل أفريقي؛

(ج) لا يزال يشعر بالقلق إزاء ارتفاع نسبة النساء المنحدرات من أصل أفريقي أكثر من غيرهن ضمن فئة الأشخاص الذين يعيشون الفقر، نتيجة لغياب الفرص الاقتصادية والاستقلالية والحصول على الموارد الاقتصادية بما في ذلك القروض وحيازة الأراضي والإرث، مما يدفع بالنساء إلى حالات الضعف والاستغلال؛

(د) يعرب عن قلقه إزاء ارتفاع عدد النساء والفتيات المنحدرات من أصل أفريقي ممن لا يستفدن من فرص الحصول على التعليم، بسبب العقوبات التي تحول دون تحصيلهن التعليمي والأكاديمي والممارسات التي تحد من توقعات معلميهن، وإزاء ارتفاع معدلات انقطاع النساء والفتيات المنحدرات من أصل أفريقي عن التعليم أكثر من غيرهن؛

(هـ) يدين أوجه انعدام المساواة المكرّسة في النظم التعليمية، التي تتضمن قوالب نمطية جنسانية وعرقية سلبية، تساهم في كثير من بقاع العالم في تدني جودة التجارب التعليمية للنساء والفتيات المنحدرات من أصل أفريقي، وعدم تضمين مناهج دراسية تاريخ ومساهمات النساء المنحدرات من أصل أفريقي في تشكيل المجتمعات؛

(و) لا يزال يشعر بالقلق إزاء تعرض النساء والفتيات المنحدرات من أصل أفريقي، في كثير من بقاع العالم، للتمييز في التمتع بالحق في الحياة، مما يؤدي إلى أنماط تمييزية هيكلية لتردي الصحة، وإزاء عدم حصول النساء والفتيات من أصل أفريقي على فرص الحصول على قدم المساواة على حقوق الصحة الجنسية والإنجابية وفقاً لبرنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية وإعلان ومنهاج عمل بيجين، مما يؤدي بوجه خاص إلى حصولهن على رعاية متدنية في خدمات ما قبل الولادة وارتفاع معدلات وفيات الأمهات ومعدلات الاعتلال في أوساط أولئك النساء، ولا سيما فيما يتعلق بالعدوى بفيروس نقص المناعة البشرية والنساء المصابات بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز اللواتي يتعرضن للوصم؛

(ز) يرى أن النساء المنحدرات من أصل أفريقي يواجهن، في كثير من بقاع العالم، أشكالاً متداخلة من التمييز في العمل، تتجلى في ارتفاع معدلات البطالة، وتدني الأجور، وتردي ظروف العمل وارتفاع نسبة المستخدمات منهن في الأعمال المنزلية؛

(ح) يدين معاناة النساء المنحدرات من أصل أفريقي، في كثير من البلدان، من مستويات متدنية من المشاركة السياسية والتمثيل والوصول إلى مناصب اتخاذ القرارات، نتيجة للتمييز الهيكلي، حتى وإن كانت مشاركة النساء السياسية منظمة من خلال قوانين الحصص، التي لا تراعي أوجه انعدام المساواة المنهجية التي تواجهها النساء المنحدرات من أصل أفريقي؛

(ط) يعرب عن قلقه إزاء تعرض النساء والفتيات المنحدرات من أصل أفريقي، في معظم الأحيان، أكثر من غيرهن في سائر الفئات، للعنف والممارسات الضارة، من قبيل القتل، والعنف المنزلي، والعنف الجنسي والجنساني، والاغتصاب والاستغلال الجنسي، والاختطاف، والاتجار، وزواج الأطفال وتشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية، وهي أمور لا تزال سائدة في بعض البلدان، بالنظر إلى ضيق نطاق التدخلات؛

(ي) يلاحظ مع القلق تنامي التنميط السلبي، والمضايقات العنصرية والمنحازة جنسياً والتحرش في حق النساء المنحدرات من أصل أفريقي، وهو ما يؤدي في معظم الأحيان إلى التطبيع

مع المواقف التمييزية والشتائم والازدراء، لا سيما في وسائط الإعلام وعلى الإنترنت، ويدعو إلى تسخير المنابر الإعلامية للاضطلاع بدور رئيسي في النهوض بحقوق الإنسان والمساواة؛

(ك) يشدد على الحاجة إلى بيانات وإحصائيات مصنفة وفقاً للمعايير ذات الصلة، بشأن الحالة الخاصة للنساء والفتيات المنحدرات من أصل أفريقي، وهو ما يعزز تقييم مدى تمتعهن بحقوقهن ويساهم في تبين وتحديد أساليب فعالة للتغلب على أشكال التمييز العرقي والجنساني والحواجز وينهض بالإقرار بالهتاف بتجاربهن في التحليل ويبرز ضرورة جمع البيانات بمسؤولية ووفقاً للقانون الدولي لحقوق الإنسان، بما في ذلك الحق في الخصوصية؛

(ل) يأسف لأن حالة حقوق الإنسان الخاصة بالنساء المنحدرات من أصل أفريقي غالباً ما تُحشر ضمن البيانات المتعلقة بالمرأة عموماً، مما يحجب أنماط انعدام المساواة في أوساط النساء ولا يعكس حالة النساء المنحدرات من أصل أفريقي؛

(م) يذكر بأن جميع عمليات وضع السياسات تقتضي نهجاً شاملاً يراعي التجربة الخاصة للنساء والفتيات المنحدرات من أصل أفريقي ويتيح مشاركتهن والحصول على إرشاداتهن في وضع جداول الأعمال وتحديد أولوياتهن واحتياجاتهن.

2- التوصيات

90- يجب تناول المجالات الرئيسية المذكورة التي تؤثر على حقوق النساء والفتيات المنحدرات من أصل أفريقي. ولذلك يحث الفريق العامل الدول على ما يلي:

(أ) أن تحترم جميع الحقوق المتعلقة بالنساء والفتيات المنحدرات من أصل أفريقي وتحميها وتفي بها وأن تقرّ بالدور الأساسي الذي تضطلع به النساء المنحدرات من أصل أفريقي في عمليات التنمية الوطنية وبالحاجة الملحة إلى ضمان النهوض بجميع حقوقهن والوفاء بها وحمايتها؛

(ب) أن تعتمد نهجاً متكاملًا ومشاركًا بين القطاعات فيما يتعلق بوضع السياسات العامة، مع مراعاة نوع الجنس، والعرق، والإثنية، والأصل الاجتماعي، ووضع الهجرة، والإعاقة، والدين، وأي وضع آخر؛

(ج) أن تعد سياسات عامة ترمي إلى القضاء على أوجه انعدام المساواة، وفقاً لأحكام الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري، واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، وإعلان وبرنامج عمل ديربان، مع مراعاة التوصيات ذات الصلة الصادرة عن لجنة القضاء على التمييز العنصري واللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة؛

(د) أن تبحث إمكانية إعداد أطر تشريعية وسياساتية لإدراج المنظورات الجنسانية والعرقية المشتركة بين القطاعات ضمن سياسات الحد من الفقر وسياسات معالجة الإقصاء الاقتصادي والتمييز المالي، وضمان الحرص في جميع التدابير الرامية إلى تحسين ظروف عيش النساء المنحدرات من أصل أفريقي على القضاء على التمييز وعلى ضمان فرص فعالة للتنمية؛ ويجب أن تراعي تلك السياسات السياق الأوسع للمجتمعات التي تعيش فيها النساء المنحدرات من أصل أفريقي والاحتياجات الخاصة لأولئك النساء وتجاربهن، فضلاً عن مسؤولية العبء غير المتناسب الناجم عن تربية الأطفال ورعاية شؤون البيت، وغياب إمكانية الوصول إلى الأسواق والحصول على القروض والتأمينات في الدخل في مكان العمل؛

(هـ) أن تولي عناية خاصة لحالة النساء الريفيات في مجال الأرض والأمن الغذائي؛

(و) أن تكفل حصول جميع النساء والفتيات المنحدرات من أصل أفريقي على التعليم في جميع المستويات، مع إيلاء اهتمام خاص للواتي يعشن في ظروف أكثر حرماناً وتهميشاً، وتخصيص موارد كافية واعتماد تدابير خاصة مؤقتة عند اللزوم، لا سيما لإتاحة الحصول على التعليم العالي، واتخاذ تدابير مناسبة للتصدي لارتفاع معدلات الانقطاع عن المدرسة، والعنف الجنسي في المدارس والتحيز الجنساني فيما يتعلق بالتحصيل الأكاديمي للنساء والفتيات المنحدرات من أصل أفريقي؛

(ز) أن تكشف جهودها في مجال التثقيف، بما في ذلك التثقيف بشأن حقوق الإنسان، للترويج لفهم وإدراك أسباب ونتائج العنصرية والتمييز العنصري وكُره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب، بالتشاور مع المؤسسات التعليمية والقطاع الخاص، عند الاقتضاء، وإعداد مواد تعليمية، بما فيها الكتب المدرسية والمعاجم، ترمي إلى مكافحة تلك الظواهر والعمل في هذا السياق على إعطاء الأولوية، عند الاقتضاء، لمراجعة وتعديل الكتب المناهج المدرسية، لإزالة أي عوامل قد تحرض على العنصرية والتمييز العنصري وكُره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب أو من شأنها ترسيخ القوالب النمطية العرقية والجنسانية السلبية، والعمل على إدراج مواد تدحض تلك القوالب النمطية، بسبل منها إدراج تاريخ النساء والفتيات المنحدرات من أصل أفريقي ومساهماتهن؛

(ح) ضمان المساواة في الحصول على الرعاية الصحية الشاملة ذات الجودة العالية والميسورة لفائدة النساء والفتيات المنحدرات من أصل أفريقي، مع التركيز بوجه خاص على الصحة الجنسية والإنجابية، والقضاء على جميع أشكال العنف في ذلك المجال؛

(ط) القضاء على جميع أشكال التمييز في مجال العمل، والتصدي بفعالية لارتفاع معدلات البطالة، وتدني الأجور على نحو غير متناسب، وتركز العمل في البيوت وتردي ظروف العمل، من ضمن عوامل أخرى؛

(ي) أن تبحث إمكانية اعتماد سياسات لدعم المشاركة السياسية للنساء المنحدرات من أصل أفريقي، والإقرار بالمكانة التي يستحقنها، واتخاذ خطوات لمعالجة إقصائهن من المناصب القيادية السياسية وعملية اتخاذ القرار، بما في ذلك اتخاذ تدابير خاصة ومؤقتة، من قبيل التمييز الإيجابي وقوانين الحصص، عند الاقتضاء؛

(ك) أن تضع تدابير لإنهاء جميع أشكال العنف ضد النساء المنحدرات من أصل أفريقي، بما في ذلك العنف الجنسي والجنساني والممارسات الضارة، باعتبارهما سبباً ونتيجة للتمييز وانتشاره غير المتناسب؛

(ل) أن تتصدى للقوالب النمطية السلبية، والمضايقة العرقية والتمييز الجنسي في حق النساء والفتيات المنحدرات من أصل أفريقي، ولا سيما من خلال تخصيص موارد تسخر في الاستخدام المسؤول لوسائل الإعلام والإنترنت باعتبارهما وسيلتين لتحقيق المساواة واحترام حقوق النساء والفتيات المنحدرات من أصل أفريقي وحمايتهما والوفاء بها؛

(م) أن تدعم الإجراءات التي تشجع على التمثيل الإيجابي للنساء المنحدرات من أصل أفريقي وفقاً لواقعهن الخاص والمتنوع، لوضع حد لأشكال التمثيل التي تسيء إلى كرامتهن واستقلاليتهم؛

(ن) أن تجمع بيانات احصائية وتصنفها وتحللها وفقاً للفقرة 92(أ) من برنامج عمل ديربان، ولا سيما فيما يتعلق بنوع الجنس، والعرق، والإثنية، من أجل مواصلة تقييم حالة النساء

والفتيات المنحدرات من أصل أفريقي، وتقييم التقدم المحرز، وتحديد أوجه التفاوت الاجتماعي وإرشاد صياغة السياسات الرامية إلى منع التمييز العرقي ومكافحته والقضاء عليه.

دال- التقدم المحرز فيما يتعلق بتنفيذ برنامج أنشطة العقد الدولي للمنحدرين من أصل أفريقي

1- الاستنتاجات

91- يعيد الفريق العامل التأكيد على برنامج الأنشطة المخصصة لتنفيذ العقد الدولي للمنحدرين من أصل أفريقي، كما يرد بالمرفق بقرار الجمعية العامة 16/69.

2- التوصيات

92- يوصي الفريق العامل الدول الأعضاء بما يلي:

(أ) أن تلتزم بتحقيق نتائج ملموسة وهادفة بحلول نهاية العقد الدولي للمنحدرين من أصل أفريقي؛

(ب) أن تواصل اتخاذ الخطوات الرامية إلى إنشاء منتدى دائم معني بالمنحدرين من أصل أفريقي، سيتيح للمنحدرين من أصل أفريقي وسائر الجهات المعنية آلية للتشاور ومنصة لتحسين نوعية حياة المنحدرين من أصل أفريقي وسبل عيشهم، والمساهمة في إعداد إعلان للأمم المتحدة بشأن النهوض بحقوق الإنسان الخاصة بالمنحدرين من أصل أفريقي واحترامها احتراماً كاملاً والبت خلال الدورة الرابعة والسبعين للجمعية العامة في طرائق عمل المنتدى الدائم وشكله وجوانبه الموضوعية والإجرائية؛

(ج) أن تبحث اتخاذ المزيد من التدابير للنهوض بحقوق الإنسان الخاصة بالمنحدرين من أصل أفريقي وحمايتهم، كما هي مكرسة في الصكوك الدولية، بسبل منها إعداد مشروع إعلان للأمم المتحدة بشأن النهوض بحقوق الإنسان الخاصة بالمنحدرين من أصل أفريقي واحترامها احتراماً كاملاً؛

(د) أن تتبادل أفضل الممارسات الرامية إلى توثيق المساواة العرقية في العالم والنهوض بها وإذكاء الوعي بالتحديات التي يواجهها المنحدرين من أصل أفريقي؛

(هـ) أن تبحث الجهود الرامية إلى مكافحة "كراهية الأفارقة" وجميع أشكال التمييز ضد المنحدرين من أصل أفريقي في إطار الخطط الوطنية الرامية إلى مكافحة العنصرية والتمييز العنصري وكُره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب؛

(و) أن ترحب بكتيب العقد الدولي للمنحدرين من أصل أفريقي الذي نشرته مفوضية حقوق الإنسان وإدارة التواصل العالمي التابعة للأمانة العامة وأن تطلب من مفوضية حقوق الإنسان أن تنشر باللغات الرسمية للأمم المتحدة برنامج أنشطة العقد في شكل ملصق متيسر الاطلاع، لنشره على نطاق واسع، وتدعو الدول إلى نشر ترجماته.

قائمة المشاركين

الدول الأعضاء

الاتحاد الروسي وإثيوبيا وأذربيجان والأرجنتين وإسبانيا وإستونيا وأفغانستان وإكوادور وألمانيا وإندونيسيا وأنغولا وأوروغواي وأوكرانيا وإيران (جمهورية - الإسلامية) وباراغواي وباكستان والبرازيل وبلجيكا وبنما وبوركينا فاسو وبوروندي وبيرو وبيلاروس وترينيداد وتوباغو وجامايكا والجبل الأسود والجزائر والجمهورية الدومينيكية والجمهورية العربية السورية وجنوب أفريقيا وزمبابوي وسلوفينيا والسنغال وشيلي والصين والعراق وغواتيمالا وفنزويلا (جمهورية - البوليفارية) وكوبا وكولومبيا ولبنان ولكسمبرغ وليسوتو ومصر والمغرب والمكسيك والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية وناميبيا والنمسا ونيبال ونيجييريا والهند واليابان.

المنظمات الحكومية الدولية

الاتحاد الأوروبي

هيئات الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة

صندوق الأمم المتحدة للسكان

المنظمات غير الحكومية

حركة الشباب والطلاب الدولية لنصرة الأمم المتحدة

الشبكة العالمية لمكافحة العنصرية

المجلس العالمي للسلام